4 ـ ما بين القوسين مناقشة ابن جماعة لتعريف ابن الصلاح، إلاّ أنها مناقشة ناقصة لان علة دخول هذه الأنواع في التعريف عدم أخذ قيد الاتصال فيه ولم ينبه على ذلك، انظر: الشيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم، بيروت، دار الكتاب العربي، ط 1989، ج 1، ص 127.

5 ـ أنظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد شاكر، القاهرة، ط 2، ص 42.

6 ـ انظر التقريب ضمن كتاب(تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي)، مصدر سابق، ج 1، ص 126.

7 ـ ابن حجر، نخبة الفكر، ص 11.

8 ـ الصالح، الدكتور صبحي، علوم الحديث ومصطلحة.. عرض ودراسة، قم، دار الكتاب الإسلامي، ص 157.

9 ـ عتر، الدكتور نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق، دار الفكر، ط 3، 1985 م، ص 364.

10 ـ الشهيد الأول، الذكرى، طبعة قم، ص 4.

ـ الشهيد الثاني، شرح البداية في علم الدراية، ضبط نصه السيد محمّد رضا الجلالي، قم، منشورات الفيروز آبادي، 1414 هـ، ص 24.

ـ ن. م.

ـ هذا القيد في التعريف لم يذكره الشهيد الثاني في تعريفه للحديث الحسن، وإنّما ذكر ذلك في الموثق، قال:

"ولو فرض كونه قد مدح وذم، كما اتفق لكثير، ورد على تعريف الحسن أيضاً.

والأولى أن يطلب ـ حينئذٍ ـ الترجيح، ويعمل بمقتضاه، فان تحقق التعارض لم يكن حسناً.

وعلى هذا فينبغي زيادة تعريف الحسن يكون المدح مقبولاً، فيقال: ما اتصل سنده بامامي ممدوح مدحاً مقبولاً، أو غير معارض بذم". انظر شرح البداية ص 25 ـ 26.

14 ـ شرح البداية، المصدر السابق ص 23.

15 ـ المير داماد، الرواشح، طبعة قم، ص 41 قال: "الحسن: وهو المتصل السند إلى المعصوم بامامي ممدوح في كلّ طبقة، غير منصوص على عدالته بالتوثيق ولو في طبقة ما فقط".

16 ـ الغريفي، محي الدين الموسوي، قواعد الحديث، قم، منشورات مكتبة المفيد، ط 1، ص 24.

17 ـ العاملي، الشيخ حسين بن عبد الصمد، وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، تحقيق السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم، مجمع الذخائر الإسلاميّة، ص 95 ـ 96.